تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري

د. محمد غربي
أستاذ محاضر –جامعة الشلف–

أ. إبراهيم قلواز
باحث بمخبر اصلاح السياسات العربية

ملخص:

تعيش ليبيا مرحلة فراغ سياسي وامني رهيب بات يؤرق طموح الشعب الليبي في رؤية دولة المواطنة والقانون التي أمل في بناءها عقب ثورة 17 فيفري 2011 لتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية ومن اجل منظومة ثقافية تعكس هوية وأصالة الشعب الليبي التاريخية والحضارية.

إلا أن إسقاط نظام العقيد القذافي لم يكن ليعني التخلص النهائي من رواسب أربعة عقود من حكم كرس المنطق القبلي والعشائري وشراء الو لاءات وضخ أموال الشعب في سبيل أطروحات أيديولوجية معرضة على الدوام لتعديلات أهواء ومزاجية العقيد، ليجد الشعب الليبي نفسه مجددا أسير ذلك المنطق القبلي والعشائري أمام أية خطوة يخطوها من أجل الانتقال الديمقراطي حيث بات واضحا اصطدام جهود بناء المؤسسات الدستورية للدولة الحديثة بالمكونات التقليدية للمجتمع الليبي وترجم هذا التصادم عسكريا على الساحة من خلال فرقعة العنف المسلح بين القبائل بدل المواجهة الحوارية في إطار قاعدة التوافق الوطني. لقد بات هذا النموذج السيئ للانتقال الديمقراطي جاهزا للتصدير إلى دول الجوار وهو ما يشكل تحديا كبيرا من اجل تحقيق رهانات الأمن والاستقرار في المنطقة.

Résumé :

Libye scène en direct un vide politique et sécuritaire irrite Pat vision terriblement ambitieux du peuple libyen à la loi de l'État et de la citoyenneté qui espèrent construire après la révolution du 17 Février 2011 pour améliorer les conditions de système social, économique et culturel, afin de refléter l'identité et l'authenticité du peuple libyen, historiques et culturels.

Toutefois, le renversement du colonel Kadhafi ne signifie pas l'élimination finale des résidus de quatre décennies de domination par une

logique dédiée de clan tribal, pour trouver le peuple libyen lui-même encore un prisonnier de la logique de la tribu et du clan avant il prend n'importe quelle étape de la transition démocratique, où il est devenu clair que la collision des efforts visant à renforcer les institutions constitutionnelles de l'Etat moderne des composantes traditionnelles de la société libyenne et traduire cette confrontation militaire sur la scène à travers le crépitement de la violence armée entre les tribus au lieu de la confrontation, le dialogue dans le cadre de la base du consensus national.

Il est devenu cette mauvaise forme de la transition démocratique est prêt pour l'exportation vers les pays voisins, ce qui constitue un défi majeur pour atteindre les enjeux de la sécurité et de la stabilité dans la région.

مقدمة

أدت ثورات الربيع العربي إلى فتح عهد جديد بالنسبة للشعوب العربية خصوصا تلك الدول التي تمكنت فيها الحشود الشعبية من إسقاط رأس النظام حيث رأى المتتبعون ان عنوان المرحلة القادمة أصبح بلا منازع بناء دولة القانون والمؤسسات الدستورية التي يمتلك فيها الشعب السيادة المطلقة لممارسة حرياته واختياراته وبذلك يمكن التنبؤ بواقع جديد بدا يتأسس في الأفق قوامه تراجع الاستبداد ومنطق التبعية التي ساهمت فيه الأنظمة السابقة وبالتالي إمكانية تحرر الشعوب العربية من التبعية والتخلف الذي أنهك ثرواتها وأجهض ثوراتها لعقود طويلة.

ومن خلال تتبع تجارب التحول في دول الربيع العربي يمكن ملاحظة الفوارق والتباين في كل تجربة إلا ان التجربة الليبية تبقى تصنع الاستثناء والتميز من انطلاقتها إلى ما بعد سقوط النظام الحاكم فبعد أكثر من ثلاث سنوات على رحيل النظام السابق لازالت الطريق لم تتضح بعد حول المسار الذي ستسلكه تجربة الانتقال الديمقراطي في هذا البلد بداية من البحث عن الأرضية والمنطلقات. لماذا فشلت تجربة الانتقال الديمقراطي وبناء دولة القانون والمؤسسات في ليبيا؟وكيف انعكست الأزمة الليبية على امن الجوار وامن الجزائر بالخصوص؟

ومن خلال النقاط التالية نحاول الإجابة على هذا السؤال.

1. ليبيا التاريخ والنظام السياسي
2. ثورة 17 فيفري ونهاية حكم القذافي
3. ليبيا مابعد الثورة:تحديات بناء الدولة
4. عملية الكرامة:السياق والتداعيات الأمنية على الجزائر ودول الجوار
5. السياقات الإقليمية لتصاعد الأزمة الليبية
6. تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري

1- ليبيا التاريخ والنظام السياسي:

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى هي دولة عرفت على انها دولة ثورية تحكم من خلال اللجان الشعبية ومؤتمراتها العامة تستمد شرعية النظام من ثورة الفاتح سبتمبر والتي قادت ضباط الجيش بقيادة العقيد معمر القذافي الى السلطة بعد الانقلاب على ملكية ادريس السنوسي في سبتمبر 1969 والتوجه العام للنظام رسمه الكتاب الأخضر الذي عد بمثابة دستور البلاد(1)وتعد ليبيا اكبر بلد متوسطي من حيث طول الشريط الساحلي الذي يتجاوز 1900كلم وتتربع على مساحة جغرافية قدرها 1700000كلم2وتتشكل من ثلاثة أقاليم رئيسية هي طرابلس وبرقة وفزان وهي الأقاليم التي شكلت الملكية الفدرالية بعد استقلال البلاد العام1951م.

وبالعودة الى تاريخ البلاد الحديث نجد ان ليبيا الحديثة تأسست في 24 ديسمبر 1951 كدولة ملكية اتحادية ذات دستور مكنها من إقامة مؤسسات الدولة بداية من مجلس الأمة وتحول نظام الدولة بعد ذلك من اتحادي إلى نظام مركزي بداية من العام 1963م(2)وعرفت ليبيا إبان حكم الملك السنوسي بوصفها مملكة دستورية ذات عاصمتين طرابلس وبنغازي وثلاثة حكومات لأقاليمها الثلاث وهي(إقليم طرابلس ب750 الف نسمة)و(إقليم برقة ب300الف نسمة)و(إقليم فزان ب60الف نسمة)حيث سيطرت الطبقة الحضرية وشيوخ القبائل على تسيير هذه الحكومات التي كرست ثقافة اللادولة والهويات الجهوية(3).

تميز المشهد العام للدولة المستقلة حديثا بكارثية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حيث كانت البلاد من أفقر دول العالم ما دفعها إلى القبول باستضافة القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها من اجل الحصول على المساعدات إذ قدر الدخل الفردي ب35 دولار سنويا، كما أن الأرقام كانت تشير الى نحو 90 بالمائة نسبة الأمية وعدد خريجي الجامعة لا يتجاوز 11فردا بينما لم يتجاوز عدد الأطباء عبر كامل تراب المملكة عند استقلالها أكثر من 29 طبيبا(4).

أدى اكتشاف النفط في البلاد العام 1959م إلى تغير البنية الاقتصادية والاجتماعية لليبيين اذ أصبحت البلاد رابع مصدر للنفط في العالم وارتفع معدل الدخل الفردي العام 1967 الى 2000دولار الا ان التغير في البنية الاقتصادية والاجتماعية لم يصاحبه تغير في البنية السياسية بل على العكس من ذلك، حيث استغل نظام العقيد ألقذافي منذ وصوله الى السلطة العائدات النفطية لشراء الو لاءات القبلية وتكريس نظام تسلطي شعبوي ريعي بمركزية مفرطة وتعزيز مكثف للأجهزة الأمنية والاستخباراتية على حساب المؤسسات الرسمية وحكم القانون، فكرست بذلك

ثقافة الشعبوية السياسية في البلاد كطابع رسمي سياسي واجتماعي وثقافي يميز المنظومة العامة التي تحكم قيم المجتمع حسب التوجهات التي رسمها حكم العقيد الراحل معمر ألقذافي.

ما ساعد على استوطان هذه الثقافة واستنباتها داخل المجتمع الليبي هو غياب أي دور للحراك السياسي الحزبي والجمعوي نتيجة تحريم المعارضة وصياغة خارطة سياسية للبلاد تتضمن الولاءات الجهوية والقبلية والريع كخيط ناظم للتفاعل السياسي في البلاد، هذا الوضع الداخلي الذي كان يؤشر على انهيار منظومة القيم القانونية والثقافية والهوياتية و مفاهيم المواطنة والدولة وغياب أي رابط معنوي تعاقدي بين المجتمع والسلطة خارج ثقافة التسلط والخضوع كان يقابله أيضا وضع خارجي ساهمت فيه اداءات النظام الكارثية ومزاجية العقيد القذافي وهي العوامل التي صنعت محيط عدائي للدولة الليبية وسخط دولي من ممارسات نظامها(5).

بداية من الاعتداء على دولة الجوار التشاد وتورط النظام في تفجيرات لوكربي وتهديدات القذافي للغرب خصوصا محاولات قصف جزيرة لامبيدوزا بعد القصف الأمريكي على ليبيا كما أن دول الجوار العربي لم تسلم هي الأخرى من ممارسات نظام القذافي وان حاولت كل من مصر وتونس في كل مرة وعلى مضض مجاراة نوازع القذافي بحنكة دبلوماسية نظرا للعمالة التونسية والمصرية المتواجدة بليبيا كما لم تسلم حتى الجزائر من هذه الممارسات في ظل ميل العقيد إلى نسج شبكة من العلاقات الغير رسمية مع فواعل غير قانونية في منطقة الساحل الإفريقي بعد أن فشل في تمرير أفكاره وسياساته بالأساليب السياسية المتعارف عليها في العرف الدولي والمواثيق الرسمية.

في ظل هذا الوضع الداخلي الذي كانت تعيشه ليبيا والآخذ في مزيد من مصادرة الحريات العامة واسلوب حياة المواطنين والاستمرار في الانغلاق السياسي وفي ظل الفشل الذريع لمشاريع القذافي الخارجية واتجاهه الى تنفيذ الاجندات السرية لتحقيق تلك المشاريع كان النظام الليبي يتجه يوما بعد يوما نحو مزيد من الانهيار والخروج عن التقاليد السياسية ويقترب شيئا فشيئا من فلك الانفجار على نفسه ومحيطه وما حدث ان ثورات الربيع العربي التي باغتت الانظمة العربية ولم يسلم منها نظام الزعيم الليبي ادت الى تفجير هذا النظام وانهيار شبه الدولة التي كانت قائمة وترك خلفه حقلا من الغام الاسلحة والقبلية المؤججة والاثنيات المؤدلجة الجاهزة لاي سيناريوهات اكثر من خارطة تفكك وتدويل.

2- ثورة 17 فيفري ونهاية حكم القذافي:

عرفت نهاية العشرية الاولى من الالفية الجديدة موجة من المظاهرات والاحتجاجات والحركات الشعبية التي اجتاحت شوارع وساحات العالم العربي معلنة بداية مرحلة جديدة من حياة

الشعوب العربية قوام هذه المرحلة الصوت الشعبي الذي اصبح طاغيا على كافة مشاهد الحياة السياسية في الدول الوطنية من جمهوريات وملكيات بعد ان كان هذا الصوت غائبا او مغيبا طيلة فترة بناء الدولة الوطنية ولم يعتد به في رسم معالم التوجهات الكبرى للمجتمعات والتي كانت في معظمها صياغات من مخيال الانظمة ومزاجية حكامها.

اصبحت تلك الانظمة في مهب العاصفة التي اصطلح عليها اعلاميا بالربيع العربي وتم تبنيها في الدوائر الرسمية والاجنبية كسياق للتغيير السياسي والديمقراطي في المنطقة رغم ان تلك التحركات الشعبية لم تكن في معظمها سلمية ولم تكن اهدافها قد تبلورت بالصورة التي سوق لها كحركات تغيير ديمقراطي بمبادئ وأسس وقيادات وأهداف وأساليب واضحة للتغيير.

وبعد ان اطاحت حشود الجماهير في تونس ومصر تواليا براسي النظامين باقل الاضرار والارواح واختصار مسافة الزمن والتجاذبات الاجتماعية والسياسية طرقت رياح التغيير ابواب الجارة ليبيا بعد اعلان نقابات شرق البلاد التمرد ضد نظام العقيد القذافي واندفعت حشود الجماهير في بنغازي لاسقاط الكتاب الاخضر كاولى الرمزيات المؤشرة لسقوط نظام العقيد الليبي.

حاول نظام القذافي قمع التحركات الشعبية واخمادها بشتى الطرق وبعد ان اخذت الثورة في التوسع والامتداد عبر كامل التراب الليبي وبلوغها صدى اعلامي تفاعل مع مشاهدها اكثر مما كان في الثورتين السابقتين، استشعر القذافي خطورة الموقف ودخل نظامه في سباق مع الزمن ولجا الى استخدام مفرط للقوة اتجاه المتظاهرين وامام ضغط الراي العام وتعاطف الشارع العربي مع مطالب المتظاهرين الليبيين تحركت الجامعة العربية بشكل فاعل وطالبت باستصدار قرار من مجلس الامن الدولي من اجل حماية المدنيين في ليبيا وهو القرار الذي خول حلف الناتو التدخل عسكريا ضد نظام القذافي الى جانب تسليح الثوار (6)

لقد ابرز تدخل الناتو في ليبيا وجود محددين ثابتين في المشهد السياسي الليبي وهما ثبات مصالح الغرب في ليبيا والثاني هومحدد القبيلة كمكون رئيسي لهذا الكيان وعامل حاسم في اي تفاعل سياسي اقتصادي واجتماعي داخلي واقليمي مترابط ومترامي الامتداد في المنطقة.

3- ليبيا ما بعد الثورة:تحديات بناء الدولة

علق الليبيون آمالا كبيرة على قطف ثمار ثورة 17فيفري 2011م بعد ان انهت اربعة عقود من حكم الطغيان والاستبداد آملين في الانتقال الى مرحلة جديدة من تاريخ ليبيا الحديثة في ظل

قيم الحرية والامن التي تكفلها دولة المؤسسات والقانون وفي ظل دولة المواطنة التي تمكنهم من الولوج الى عالم جديد قوامه البناء والتنمية المتكاملة.

الا ان جهود بناء الدولة الوطنية ما بعد الثورة عرف مسارا مغايرا لما كانت تطمح اليه الشرائح الشعبية وتامل في ذلك النخب السياسية الفاعلة، اذ عرفت البلاد نسقا متصاعدا للعنف والمواجهة منذ الاطاحة بنظام العقيد معمر القذافي وتعاظمت وتيرة العنف مع اجواء الاحباط التي باتت تطبع المشهد السياسي الذي وصل الى افق مسدود وكرس بذلك شعورا بالخيبة من فشل مسار الانتقال الديمقراطي ووصول العملية السياسية بالبلاد الى افق مسدود.

لم تكن المبادئ التي اقرها المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا من خلال الاعلان الدستوري المؤقت للبلاد لم تكن لتشكل اي منطلق اوبادرة لبناء دولة وطنية تلتزم بمبادئ الديمقراطية وقيم المدنية والمواطنة والمساواة وحقوق الانسان والشفافية ومكافحة الفساد والحكم الرشيد وفقا للاتفاقيات والقوانين الدولية (7).

بدلا من الارتكاز على هذه المقومات لبناء مشروع الدولة الوطنية اتجه الفرقاء الليبين الى الارتهان للمكونات التاريخية للمجتمع الليبي وسقط بذلك الحوار الوطني في بيادق الانقسامات الجهوية والقبلية في ظل ترسبات العشائرية التي تركها منطق حكم العقيد الراحل.

اعتمد النظام السابق على منطق قبلي كرس تمييزا واضحا بين المكونات العشائرية والقبلية للمجتمع وكرست حظوة وحضور قبائل على حساب قبائل اخرى طبقا لمتطلبات التحالفات المصلحية التي كان يلجا اليها النظام في كل مناسبة يتعرض فيها لتأثير عوامل ومتغيرات جديدة على الساحة، ومع الانغلاق السياسي والتسلط الذي مارسه النظام ساهم هذا الوضع في خلق حالة من الياس والحقد اتجاه رموز الدولة ومؤسساتها وهي الحالة التي كانت تنتظر مثل هكذا فرص للانقضاض على الدولة .

برزت هذه المعطيات الى الوجود وطغت على حيز المشهد السياسي وتفاعلاته بما ان ليبيا تفتقد الى ارضية سياسية واجتماعية وثقافية تمكنها من وضع حجر الزاوية لبناء مشروع الدولة الوطنية، ففي ظل غياب رؤية شمولية تهدف الى معالجة قضايا المواطنة والحوار السياسي الوطني والتاسيس لقاعدة الوفاق الوطني وارضية التفاهم للانطلاق في مشروع بناء الدولة ما بعد الثورة، برز المعطى القبلي في هذه المرحلة كمحدد رئيسي للعملية السياسية وادى انتشار الاسلحة على نطاق واسع الى تجييش وعسكرة القبائل ومفهوم العملية السياسية أتاح للقبيلة تحزيب النظام القبلي فأصبح بذلك لكل قبيلة بعد الثورة جيشها الخاص وحزبها الناطق باسمها مما نتج عنه بروز

عامل القبيلة كأبرز معيق لبناء مؤسسات الدولة والقانون بما ان القبيلة طرحت نفسها كنموذج للحكم والتسيير وهو ما نسف مشروع الدولة الوطنية التي لا تتماشى قيمها وأسسها مع التركيبات التقليدية للقبلية والعشائرية التي أصبحت تتنازع للسيطرة على الدولة الغائبة والمغيبة اي ان منطق العشائرية والقبلية لا زال سائدا ومستمرا بقوة حتى في ظل الانتقال الى تجربة النضال الديمقراطي(8).

بعد أكثر من ثلاث سنوات على الإطاحة بنظام القذافي، ليبيا اليوم في مفترق طرق خطير حيث يوجد سبعة جيوش تتناحر على السلطة وتشكل هذه الجيوش خطرا قاتلا على امن دول الجوار لكون هذا الصراع المسلح في البلاد نتج عنه أسواق مفتوحة للسلاح اذ أصبحت ليبيا بمثابة غابة من الأسلحة في ظل رواج أكثر من 20مليون قطعة سلاح متاحة على نطاق واسع دون أية قيد او شرط ودون ادني شرط للرقابة والمراقبة(9).

4– عملية الكرامة : السياق والتداعيات الأمنية والسياسية على الجزائر ودول الجوار

أطلق الجنرال المتقاعد خليفة حفتر عملية الكرامة ضد السلطات الانتقالية في البلاد ومؤسساتها التي فشلت في تحقيق الانتقال الديمقراطي واستتباب شروط الآمن لإنجاح الحوار الوطني والعملية السياسية في البلاد، وكان حفتر قد قضى قرابة 20 سنة بالولايات المتحدة الأمريكية بعد تمرده على العقيد الليبي معمر القذافي عقب اجتياح الأخير لدولة التشاد وعاد الجنرال المتمرد الى ليبيا بعد اندلاع ثورة 17 فيفري وعين قائدا للقوات البرية ببنغازي وقاتل ضد القذافي رغم انه ينحدر من نفس منطقة العقيد وهي مدينة سيرت.

واستطاع حفتر ان يستغل شعبيته داخل الجيش الليبي والميليشيات المسلحة من اجل بناء تحالف عسكري وسياسي داخل ليبيا لقلب الموازين التي هي في كفة المؤتمر الوطني الذي يسيطر عليه الإخوان بتحالفهم مع كتائب مصراتة،الا ان حفتر عرف كيف يكسب الى صفه دعم ألفين من أعوان ومشايخ القبائل ورئيس الحكومة الانتقالية عبد الله الثني والجناح الانفصالي في اقليم برقة وقوات الصاعقة في بنغازي وكتائب القعقاع في الزنتان وطرابلس بالإضافة الى قسم كبير من القوات الجوية وازدادت أهمية هذه العملية التي يقودها مع الدعم الشعبي الذي لقيه في الشارع الليبي الذي خرج الى التظاهر للتعبير عن دعمه لهذه الحملة(10).

أهداف حملة الكرامة :أعلن الجنرال حفتر الذي يقود العملية ان حملته تهدف الى تطهير البلاد من الميليشيات والجماعات المسلحة المتطرفة وإزالة كل أشكال العنف والإرهاب من البلاد بعد ان تصاعد خطر هذه التنظيمات على وحدة البلاد وأمنها ومسارها المستقبلي،كما أكد

الجنرال على انتهاء شرعية المؤتمر الوطني وإنهاء مهامه في ظل عدم قدرته على بناء مؤسسات أمنية للبلاد وإعاقته جهود المصالحة الوطنية وإنجاح الحوار الوطني بعد ان فشل وافشل جهود تقدم العملية السياسية في البلاد.

ومن ثمة تهدف هذه الحملة التي يقودها الى فك الارتباط بين التحالفات القائمة والتي تعيق من جهة اية حلول مطروحة لتقدم العملية السياسية ومن جهة أخرى تكرس طابع العنف والتطرف ومنطق القبلية والجهوية بتحالف المؤتمر الوطني مع الجماعات المسلحة للإخوان وميليشيات مصراتة،ومن ثمة يرى حفتر ان تحريك الجمود الذي بات يطبع المشهد السياسي في البلاد وإعطاء ديناميكية للحوار السياسي الذي وصل الى أفق مسدود يحتاج الى فك الارتباطات الحالية وإنهاء مهام المؤتمر الوطني الحالي والبدء في مرحلة جديدة يمكن ان تحققها هذه الحملة التي تضع هدف إنجاح العملية الانتقالية في البلاد لب اهتمامها(11).

بعد ان تمكن حفتر من تحقيق دعم سياسي وعسكري وتأييد شعبي قوي داخل البلاد للعملية التي يقوم بها واستغلال ذلك في تكوين تحالف سياسي وعسكري داخلي، وفي ظل التأييد والمباركة الدولية التي يلقاها من القوى الدولية الفاعلة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد ان نال ثقة الغرب لان يكون رجل المرحلة المقبلة في ليبيا، توجه الجنرال حفتر الى الجوار الإقليمي من اجل بناء علاقات إقليمية والحصول على دعم الفواعل المؤثرة في منطقة الجوار الليبي تأييدا لجهوده ودعما للمرحلة الجديدة التي يرغب في ان ترسم معالم العملية السياسية في البلاد، وفي هذا الإطار سارع الى تأكيده على محاربة الإرهاب ومتابعة عناصر تنظيمات الإخوان والتنظيمات الجهادية المسلحة معلنا وقوفه ضد تنظيم الإخوان وأطروحاته السياسية الغير مقبولة وهو ما كانت تريده مصر من خلال إعلانها تنظيم الإخوان كحركة إرهابية فاستغل حفتر هذا المتغير في الساحة المصرية ليخندق الى جانب سياسة المشير عبد الفتاح السيسي.

كما حاول صاحب عملية الكرامة الحصول على مساندة الجزائر وتأييدها لجهوده من خلال تأكيد رغبته في التنسيق الامني والسياسي مع الجزائر من اجل التفاهم حول خارطة طريق الحلول الأمنية للحدود بين البلدين واشراك الجزائر في إنجاح جهود المصالحة الوطنية مؤكدا في ذات السياق ان العملية تقدم خدمة كبيرة لدول الجوار وفي مقدمتها الجزائر (12).

5- السياقات الاقليمية لتصاعد الازمة الليبية:

جاءت عملية الكرامة التي يقودها الجنرال المتقاعد خليفة حفتر في ظل سياقات متباينة حيث عدت العملية انقلابا عسكريا على مؤسسات الدولة في وقت قدمت بعض التحاليل

المدخل المصري كسياق لتفسير التصاعد الذي يعرفه المشهد السياسي الليبي اثر فشل المؤسسات التي تقود المرحلة الانتقالية في البلاد وبعد نجاح تجربة السيسي في مصر وازاحته لحركة الاخوان المسلمين التي فشلت في تحقيق الاجماع الوطني داخليا والرضى الخارجي دوليا وقيادة المشير مصر الجديدة الى انتخابات اكثر هدوءا من تلك التي اوصلت الاخوان في السابق الى السلطة مع ما حققه من شعبية جارفة اعادت الى اذهان المصريين فترة حكم جمال عبد الناصر هذا ما شجع الجنرال حفتر والقوى الدولية المهتمة بترتيب البيت الليبي وفق مصالحها من تشجيع هذا المدخل لقيادة العملية السياسية الفاشلة خصوصا مع وجود اجواء داخلية مهياة شعبيا للقبول بهذا المدخل اسوة بالنموذج المصري.

كما يمكن التاكيد في هذا المقام على السياق الذي اسست له الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة وعودتها الى الساحة الافريقية والساحل الافريقي على وجه الخصوص بعد انكماش وفترة برودة وفتور عابرة نتيجة انشغالها بترتيب اوضاع البيت الداخلي بمناسبة الانتخابات الرئاسية، حيث سمح تراجع الجزائر في هذه الفترة الوجيزة ببروز فواعل اخرى على غرار الجارة المغرب التي وضعت قدما لها في الساحل الافريقي وحاولت ان تلعب دورا في ادارة الازمة المالية .

عملت الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة بلاهوادة لاسترجاع دورها المركزي في المنطقة من خلال سعيها الى توفير الاطار المناسب لاعادة فتح الحوار الوطني بين فرقاء الازمة المالية، وحمل دول الجوار في المنطقة على تبني استراتيجية مشتركة لمعالجة الازمات الامنية المتفاقمة على حدود بلدان الساحل الإفريقي وتبني مقاربات مشتركة للحل السياسي والحوار المبني على تعدد وجهات النظر والشراكة في السلم والأمن الإقليمي، كما نجحت الجزائر في دعم مسار الانتقال الديمقراطي في تونس وقدمت كل المساعدات الممكنة لتجاوز العقبات التي اعترت سبيل الانتقال الديمقراطي في البلاد .

هذا النجاح الذي حققه التعاون التونسي الجزائري المشترك ونتائجه الايجابية على دعم الحوار الوطني في تونس وبلوغه مراحل متقدمة هو ما حفز الفاعلين في ليبيا على التوجه بكل ثقلهم نحو الجزائر للاستفادة من خبرتها وجهودها سواء في مكافحة الإرهاب و إنجاح عملية الحوار والمصالحة الوطنية وكذا بناء مؤسسات الدولة الأمنية والدستورية مما أدى الى إعادة فتح الحوار بين البلدين على أعلى المستويات وبخطى أكثر وثوقا مما كان عليه الأمر من قبل .

تداعيات عملية الكرامة على الوضع العام في البلاد:

أعادت عملية الكرامة الانقسامات في الشارع الليبي المقسم والمفتت أصلا بين الميليشيات

المسلحة الا ان الانقسامات الجديدة التي خلقتها العملية عرفت استقطابات واصطفا فات جديدة مؤثرة على مشهد الخارطة السياسية في البلاد ومؤثرة أيضا على تموقع الفواعل الخارجية المهتمة بمصالحها في ليبيا خصوصا التيار الإسلامي الاخواني والقوى التي ساندته منذ قيام الثورة في ليبيا وبين الاتجاه الليبرالي بقيادة محمود جبريل من جهة أخرى، كما تبرز خارطة الانقسامات الجديدة امتداد تأثير العملية نتيجة الاستقطاب والتغلغل الخارجي الى فضاءات إقليمية وأخرى دولية ساعية الى تثبيت مصالحها والمحافظة على الوضع الراهن وأخرى تسعى الى تغيير الوضع الحالي من اجل نيل مزيد من الحضور في إدارة العملية السياسية في ليبيا ما بعد الثورة .

منطق التحالفات الجديد عرى الارتباطات التي نسجتها التنظيمات المسلحة والجهادية العابرة للحدود اتجاه مالي واتجاه سوريا واتجاه دول الجوار في مصر السودان تونس والجزائر .

6- تداعيات الأزمة الليبية على الوضع الامني الجزائري:

أصبح الوضع في ليبيا في الفترة الأخيرة يبعث على الانشغال والقلق في الجزائر خصوصا بعد محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس وتزامن ذلك مع جملة من الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين أجانب وفي ظل التطورات الجديدة على الساحة السياسية الليبية بعد عملية الكرامة التي يقودها الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، حيث سارعت الجزائر الى الى اتخاذ جملة من التدابير الوقائية والأمنية لمواجهة المستجدات الخطيرة التي باتت تهدد حدود الجزائر الشرقية والجنوبية الشرقية وبات التدهور و الوضع العام في ليبيا يلقي بظلاله على الاضطرابات في غرداية، فإذا كانت محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس تأتي في أعقاب سلسلة من الاختطافات ومحاولة الاختطاف التي استهدفت جملة من الدبلوماسيين في ليبيا لمبادلتهم بسجناء ولاجئين سياسيين مطلوبين من قبل بعض التنظيمات المسلحة في ليبيا مثلما حدث مع السفير الأردني فواز العيطان الذي تم الإفراج عنه في مقابل إطلاق سراح السجين الليبي محمد الدرسي من السجون الأردنية وعلى غرار ذلك محاولة استرجاع أفراد عائلة القذافي المتواجدين بالجزائر ومبادلتهم بالسفير الذي حاولوا اختطافه بعد امتناع الجزائر عن تسليمهم الى المليشيات الليبية في ظل غياب دولة القانون والمؤسسات في هذا البلد، إلا أن مؤشرات أخرى تؤكد الترابط بين شبكات التهريب والجريمة المنظمة وتأثرها بالتشديد الأمني على الحدود الجزائرية(13).

وفي هذا الإطار سارعت الجزائر الى اتخاذ التدابير الوقائية والأمنية التالية:

-استدعت الجزائر سفيرها وطاقمها الدبلوماسي من طرابلس وأغلقت الحدود البرية مع ليبيا على مستوى المنافذ البرية الرئيسية الثلاث(تين الكوم، طارات، ومنفذ الدبداب بولاية اليزي).

– نشر تعزيزات عسكرية وأعداد إضافية للقوات الجزائرية على طول الحدود من موريتانيا، مالي، النيجر، ليبيا والى غاية الحدود مع تونس.

– أعلنت حالة الاستنفار الأمني على مستوى سفاراتها بثماني دول في المنطقة :منها ثلاث دول عربية وخمسة دول افريقية كتدبير وقائي في ظل تهديد حقيقي داهم يهدد حياة الدبلوماسيين الجزائريين.

– أعلنت حالة الطوارئ في ثلاث ولايات حدودية في الجنوب والجنوب الشرقي كإجراء احترازي واستباق لأي تطورات على الحدود من اجل احتواء اي تطور واستقبال اللاجئين من ليبيا ومالي(14).

على خلفية هذه التطورات المتصاعدة في ليبيا وفي مالي والتي باتت تهدد استقرار الجزائر أكثر من اي وقت مضى لوحظ في الفترة الأخيرة جهودا كبيرة للدبلوماسية الجزائرية التي كثفت من نشاطاتها في الفترة الأخيرة سواء على المستوى الثنائي من خلال الجولات المارطونية التي قادت وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة الى دول الساحل الإفريقي ومن خلال المشاورات المنتظمة التي تسهر الدبلوماسية الجزائرية على ترقيتها في كل مرة .

وتعمل الجزائر في هذا الإطار على بلورة مقاربة سياسية لحل الأزمات في المنطقة من خلال الاستثمار في السلم والأمن والتنمية المشتركة وتعزيز قدرات الدول الوطنية من خلال تعدد الرؤى المشتركة والأخذ بعين الاعتبار حاجة كل طرف للتنمية والدعم وفق ما يتناسب مع ظروفه وأوضاعه الداخلية وفي هذا السياق تماما يأتي اجتماع ضباط ثماني دول من الساحل الإفريقي وممثل عن أوروبا بالجزائر في إطار البحث عن خطة لتامين الحدود وبلورة مفاهيم ومقاربات واقعية حول منظور امننة الحدود في سياق إقليمي ودولي، كما يتزامن هذا الاجتماع مع اجتماع وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز بالجزائر أيضا وجهود الجزائر لافتكاك دعم هذه الحركة لتبني المقاربة الجزائرية للأمن والتنمية كمخرج للازمات التي تتخبط فيها بعض الدول الأعضاء في الحركة،وفي نفس الاتجاه دافعت الجزائر عن مقاربتها للحلول الأمنية في المنطقة الاوروموتوسطية بمناسبة اجتماع وزراء خارجية مجموعة 5+5بالبرتغال.

ووسعت الجزائر تواجدها من اجل مقاربة اكثر شمولية وتنوع للرؤى في المنطقة من خلال دعمها لمجموعة الاكواس التي حضر اجتماعها الوزاري الثاني بابوجا الوزير المنتدب المكلف بالقضايا الإفريقية والمغاربية السيد عبد القادر مساهل و تأكيد الجزائر دعمها للإستراتيجية المتبناة من قبل المجموعة بخصوص آليات التمويل ودعم فرص الشراكة السياسية والأمنية والتنموية من

اجل الوصول الى إستراتيجية افريقية تستجيب لمعالجة مشاكل وأزمات المنطقة ومعالجتها في إطار التشاور والتنسيق الإفريقي وفق الإستراتيجية المحددة سلفا.

خاتمة:

فشلت القوى السياسية في ليبيا ـ في الوقت الراهن على الأقل ـ في قيادة البلاد من ليبيا الثورة إلى ليبيا الدولة ويمكن القول ان التكوين القبلي والعشائري إضافة إلى التدخل الخارجي هما اللغمان المغروسان في بطن العملية السياسية التي شلت عن آخرها وباتت تهدد بنسف المنطقة ككل، فلم يعد الليبيين غير قادرين على بناء مؤسسات الدولة من اجل معالجة الأزمات والمشاكل العالقة التي خلفها ارث الحكم السابق ومخلفات العملية الجراحية التي أحدثها التدخل الخارجي بل أصبح الليبيون في وضع يدفعهم إلى تصدير تلك الأزمات والمشاكل الى دول الجوار وفي مقدمتها الجزائر وهو ما يهدد امن واستقرار المنطقة ككل والدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي والأمني بالخصوص فبدل أن تكون هذه الأخيرة جزءا من الحل يدفع الليبيين دولة كالجزائر لان تكون جزءا من مشكلتهم السياسية والأمنية ولا يمكن في هذا الإطار إغفال الدور الذي تلعبه بعض القوى الخارجية التي بات يؤرقها الاستقرار الذي تنعم به الجزائر وتحاول الزج بها بشتى الطرق في مستنقع أزمات الجوار.

أما عن عملية الكرامة التي يقودها الجنرال حفتر فتهدف في الأساس إلى إعادة صياغة الخارطة السياسية في ليبيا من اجل إحداث توازنات جديدة للعملية السياسية لتجاوز الانغلاق وإسداد الأفق الذي وصلت إليه القوى السياسية في البلاد، ويمكن تفسير الدعم الداخلي والخارجي الذي حظيت به عملية حفتر على انه تعويل من قبل القوى المعنية داخليا وحلفائها الخارجيين على مدخل الانقلاب العسكري لتجاوز المأزق المسدود في ليبيا والذي بات يؤرق الفواعل الداخلية كما يؤرق مصالح القوى الخارجية في البلاد ومنه يمكن لهذه القوى أن تأمل من خلال هذه الحملة في أن يكون خليفة حفتر منقذ ليبيا القادم.

قائمة المراجع:

1-علي عبد اللطيف احميدة، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، الدوحة :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ماي 2012، ص 18.

2-محمد علي احداش، تقويم الحالة الدستورية في ليبيا، الدوحة:المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2011، ص ص1-2.

3-علي عبد اللطيف احميدة، مرجع سابق الذكر، ص ص 5-7.
4-المرجع نفسه، ص ص 8-9.
5-المرجع نفسه، ص ص 1-3.
6-وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، الدوحة:المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، افريل 2012، ص ص 8-9.
7-المجلس الوطني الانتقالي ، الاعلان الدستوري المؤقت، بنغازي:3اوت 2011.
8-حسن خلاص، ليبيا بعد ثلاث سنوات، الحصة الاذاعية (الجزائر باريس مباشر)اذاعة الجزائر الدولية، الثلاثاء 20فيفري 2014.
9-كمال مرعش، المرجع نفسه.
10-سهام بورسوتي، حكومة معيتق في مواجهة وحدات حفتر، يومية الخبر الجزائرية، العدد 7444، الاثنين 26ماي2014، ص13.
11-خالد حنفي علي، تاثيرات مشروطة ، مجلة السياسة الدولية على الموقع:
www .siyassa.org.egتاريخ الاطلاع 29ماي2014.
12-قادة بن عمار ، ايها الجزائريون...انتظر اتصالكم من اجل تامين الحدود، الشروق اليومي، العدد 4387، الاحد 25ماي 2014، ص5.
13-رمضان بلعمري، الحرب في ليبيا والفوضى في غرداية، يومية الخبر الجزائرية، العدد7438، الثلاثاء20ماي2014، ص28.
14-محمد بن احمد، استنفار بالسفارات الجزائرية في 8دول عربية، جريدة الخبر الجزائرية، العدد7438، الثلاثاء20ماي2014، ص2.